التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أ. بكدي فاطمة

جامعة خميس مليانة – الجزائر

مقدمة:

الحصول على الغذاء كان من ابرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه, وإذا كانت احتياجاته الأساسية, تتمثل في الغذاء والمأوى والكساء, فان الغـــذاء يمثـــل أولويـــة الاحتياجات, ومن أجل تامين غذائه امتهن حرفة الصيد والزراعة, ولم يكن يواجه مشكلات في الحصول على احتياجاته الغذائية .

لكن مع ازدياد عدد السكان وتطور الحياة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصـــادي, بدأت مشكلة الحصول على الغذاء تلوح في الأفق, خاصة بعد السبعينيات من القرن الحالي, و ازدادت أوضاع الأمن الغذائي تعقيدا, بعد أزمة الغذاء لسنة2008, و هو مـــا حـــتم علـــى المهتمين بالشأن الغذائي,من الباحثين وصناع القرار في العديد من الدول, ضرورة البحـــث عن سبل النهوض بالقطاع الزراعي, باعتباره المنتج الأساسي للغذاء .

وإذ كان هذا القطاع يمارس في أغلب الحالات من طرف سكان الريف, فان الآمـــال تعلق عليهم من أجل النهوض بقطاع الزراعة, وعليه فان مشكلة تخلف الريف تمثل إحدى العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الزراعية, ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي الـــذي يطـــال الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار التنمية الزراعية والريفية المستدامة كمـــدخل لتحقيـــق الأمـــن الغذائي ؟

يشتق من هذه الإشكالية, عدة أسئلة تمثل المحاور الأساسية لهذا البحث ونذكر منها :

_ ما المقصود بالتنمية الريفية المستدامة ؟ وما هي أسس قيامها ؟

_ ما هي أسباب ظهور هذا النموذج التنموي ؟

– ما هي محددات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر ؟

–كيف يمكن للتنمية الريفية ان تسهم في تحقيق الأمن الغذائي؟

فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى, وقد تمت صياغة الفرضية الأساسية كما يلي :

تحقيق الأمن الغذائي, يتطلب استخدام الطاقات الريفية الكامنة بطريقة مستدامة ؟

أما الفرضيات الأخرى فتتمثل في :

– يشكل غياب الوعي بأهمية التنمية الريفية, جانبا كبير في عدم تحقيق الأمن الغذائي.

_ قد يرتبط تحقيق تنمية ريفية مستدامة, بضمان دخول عالية, وبمدى استيعاب مفهوم الاستدامة من قبل المزارعين .

_ الريف إقليم قابل للتثمين .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى إظهار العلاقة التي تربط بين التنمية الريفية والتنمية المستدامة والأمن الغذائي ,كما يهدف إلى لفت انتباه أصحاب القرار إلى أخطار التدهور البيئي الذي يفرض أعباء على البشرية, وتبيان أهم الخيارات البديلة الممكن إتباعها,اخذين بعين الاعتبار أن التنمية لن تكون مستدامة ما لم تكن شاملة ومتكاملة .

أسلوب ومنهج الدراسة:

من اجل التحقق من صحة الفرضيات والتوصل إلى الأهداف المسطرة في بحثنا, اعتمدنا على المناهج التالية كأداة لجمع وتحليل المعلومات :

1/المنهج الاستقرائي : عن طريق استقراء الدراسات الأبحاث والكتب الدوريات العربية الأجنبية التي تمت في مجال التنمية المستدامة أو التنمية الريفية سواء في المكتبات الوطنية أو الأجنبية ,إضافة إلى جمع الوثائق والتقارير من الهيئات الرسمية كوزارة الفلاحة , وزارة البيئة , وزارة التخطيط, وزارة الصيد البحري ,المعهد الوطني للبحث الزراعي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

2/ المنهج التحليلي الوصفي: إن مثل هذا البحث يتطلب وصف المناطق الزراعية في الجزائر ومسحها بهدف التعرف عليها وبحث سبل استغلالها استغلا عقلانيا .

أما عن التقنيات المستعملة في البحث فهي الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية في الوزارات وبعض الوحدات الإدارية, للتعرف على مدى تحقق تطبيق تنمية ريفية مستدامة في الجزائر .

تقسيمات البحث :

سنحاول معالجة البحث ضمن المحورين التاليين :

- المحور الأول: التأصيل النظري للمفاهيم البحثية .

-المحور الثاني:واقع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.

المحور الأول : التأصيل النظري للمفاهيم البحثية

أولا: مفاهيم أساسية حول التنمية الزراعية و الريفية المستدامة :

خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى موضوع التنمية الريفية المستدامة, والتي تختلف تعار يفها وتتعدد من باحث لأخر, حيث يتضمن المصطلح ثلاث مصطلحات مهمة هي: التنمية ,الريف ,المستدامة, وعليه لا بد أن نحدد المقصود بكل مصطلح, وصولا إلى تحديد مفهوم التنمية الريفية المستدامة.

1. مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة: تختلف تعاريف التنمية في حد ذاتها وتبقى دون معنى ما لم تستكمل بمصطلح آخر, فهناك تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وبشرية وريفية وشاملة ومستدامة ومتوازنة, وعليه لا بد أن نحدد أي نوع من التنمية نحن بصدد دراسته,وإذا كنا بصدد دراسة التنمية الزراعية فالمناسب دراسة التنمية الريفية.

أ.تعريف التنمية: تعني التنمية لغة النماء والزيادة. واقتصاديا تعرف على أنها "عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام, وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي, وتقليلا في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر"[1] .

ب.مفهوم الريف: تختلف الآراء حول تعريف الريف,حيث أن تحديد مفهومه يواجه العديد من الصعوبات, إذ يصعب تحديد أين ينتهي الريف لتبدأ المدينة ؟ وهل يمكن اعتبار كل مزارع ريفي ؟ .

لعل من أهم المعايير لتحديد الريف نجد :

-**معيار عدد السكان** : فإذ كان عدد سكان القرية يزيد عن 1500 أو 2000 ساكن, فتصنف القرية كمدينة, وإذا كان اقل من ذلك فتصنف كريف, هذا المقياس تأخذ به مختلف الدول العربية, وفي الجزائر تعد المنطقة ريفية إذا قل عدد سكانها عن 5000 ساكن, وان معدل التحضر اقل من 50% .

الواقع أن التصنيف يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لعدد السكان.

-**معيار طبيعة النشاط الممارس:** فالمدينة يشتغل 80% من سكانها في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات, أما الريف فينشط 80% من سكانه في الزراعة .

-**المعيار المورفولوجي:** أي الشكل الخارجي,كشكل البنايات,ومدى توفر الهياكل الإدارية وغيرها.

- **المعيار الإداري :** كل مراكز الولايات و الدوائر , و جود حد ادني من التجهيزات الإجتماعية و التربوية و المستشفيات....الخ.

تم اعتماد ستة مؤشرات أساسية للتصنيف في الجزائر ويتعلق الأمر بـ [2]:

-**مؤشر التنمية الريفية:** يضم هذا المؤشر :مؤشر التنمية الفلاحية ومؤشر التنمية الاقتصادية, وهو المتوسط الحسابي لهما.

-**مؤشر التنمية البشرية:** يضم المؤشرات الخاصة بالصحة والتربية والبيئة.

-**مؤشر التنمية الريفية المدعم:** ويضم مؤشر التنمية الريفية ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر مشاركة النساء.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE• الريف بأنه: منطقة تضم مجموعة من السكان, الأقاليم, والموارد الأخرى للريف والمراكز الصغيرة للسكان, المتواجدة خارج التأثير الاقتصادي المباشر لمراكز المدن, وتقسم المنظمة الإقليم إلى:

إقليم ريفي بحت: أقاليم 50% من سكانها يعشون في تجمعات ريفية, بحيث أن التجمع الريفي به كثافة سكانية اقل من 150 نسمة/كم ^{2}.

حضري بحت: أقاليم تتضمن اقل من 150 نسمة /كم ^{2}.

يتكون الإقليم من:

- الإقليم الجغرافي : وهو جزء من فضاء محدد بعناصر جغرافية طبيعية مثل الجبال, الوديان . - الإقليم المؤسساتي : هو نتيجة تقسيم إداري يتمثل في تقسيم داخل الوطن : الولاية ,بلدية وغيرها.

-الإقليم ذو محور تنموي معين : هو إقليم محدد لتطوير نشاط معين, يسمح بتنفيذ مشاريع بمقتضى وجود موارد ملائمة كالفلاحة , المناجم وغيرها.

– الإقليم الجدير بالإدراك : هو فضاء يشعر سكانه بالانتماء إليه بمقتضى القرب الثقافي , العادات و التقاليد , التاريخ المشترك .

– الإقليم المناسب : هو ذلك الإقليم الذي يدمج المكونات الأربعة للأقاليم المذكورة أعلاه وهو الحلقة الأفضل لتجسيد التنمية المحلية[3].

مما سبق نستنتج أن مصطلح الريف, يترجم أساسا خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية وبحجم التجمعات, فالفضاء الريفي تتواجد فيه التجمعات بأبعاد صغيرة وبكثافة سكانية قليلة.

ويعرف البعض الآخر الريف countryside بأنه الإقليم غير الحضري, الذي يكون فيه النشاط الإنساني مرتبط أساسا بالأرض, ويعرف أيضا بأنه منطقة خارج حدود المدينة تكون غير آهلة بالسكان.

أما من وجهة نظر السياحة, فإن الريف هو كل ما يتعلق بالأرض بعيدا عن المدن الكبرى, ويشمل كل المناطق الزراعية ومناطق الغابات والمناطق المفتوحة والبحيرات والسواحل, وأي قرية أو مدينة صغيرة يقل عدد سكانها عن تعداد 100000 ساكن يمكن اعتبارها ريفا أكثر منه حضرا[4].

ج.**الاستدامة:** تعني الاستدامة في مفردات التنمية النمو المسؤول, أي النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة ,ودون الخوض في استعراض مختلف الآراء والتعاريف حولها, يمكن القول أن هناك نوعا من الاتفاق حول المضمون العام للتنمية المستدامة, والذي قد تختلف الرؤى حول تفاصيله أو ترجمته على أرض الواقع, ويمكن إيجاز المفهوم الأكثر شيوعا على النحو التالي:

تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم, وقد ترجم هذا التعريف مباشرة من النص: Developpement that meets the needs of the present with out compromising the ability of future to meet their own needs. 5

د.**التنمية الريفية المستدامة:** يعرف البنك الدولي سنة 1975 التنمية الريفية المتكاملة بأنها: "عملية متكاملة أو إستراتجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء

الريف, وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة, وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان". [6] .

تعرف التنمية الزراعية والريفية المستدامة بأنها العملية التي يتم عبرها [7]:

– ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى .

– توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.

– حفظ وصيانة وتنمية القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية من غير الإخلال بالتوازن البيئي.

– تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى,وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم الاعتماد على الذات .

وهناك من يرى بأنها :ذلك المجهود الذي يبذل لمساعدة فقراء الريف بالإضافة الى العاملين في المجال الزراعي على نطاق واسع, ويرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الزراعي, ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى ذات صلة مباشرة بالزراعة, ويرى فريق آخر أنها تنمية كل الموارد الطبيعية والبشرية في آن واحد, ويرى آخرون أن اتساع مفهومها بحيث يضم كل الأنشطة التي من شانها أن تساهم في تحسين نوعية الحياة لعامة سكان الريف.

وجهت للتنمية الريفية المستدامة كمفهوم تنموي مستحدث عدة انتقادات أهمها: صعوبة تطبيق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على أرض الواقع, إلا أنه يعد في واقع الأمر إضافة جوهرية في سجل البحوث المعاصرة, بحيث يحاول إحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق مستوى أفضل من الرخاء, نتيجة تبنيه لفكرة التكامل المتوازن للجهود والأنشطة التنموية, وعلى الرغم من تواضع نموذجه النظري إلا أن هناك العديد من العلماء الذين عكفوا على دراسته في محاولة لتطوير أطره النظرية, بحيث يصبح كمفهوم ونموذج قابل للتطبيق.

كيف يمكن تطبيق هذا المفهوم ؟

2.مداخل تحقيق التنمية الريفية: اتفق العلماء على وجود ثلاث مداخل أساسية يمكن من خلالها إحداث تنمية ريفية, وهي[8] :

أ.**مدخل الحرفة الدنيا أو مدخل الحزمة الدنيا:** مدخل خاص بالأنشطة البسيطة, هذا المدخل يوازي بين الاحتياجات الخاصة بالتنمية والمجتمع, ويهدف إلى تقديم الحد الأدنى من الخدمات والفنون الإنتاجية في القطاع الزراعي يتميز بتكاليف دنيا تتناسب والحرفة.يستهدف هذا المدخل الارتقاء بدخول المزارعين, عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج, بغرض إحداث تحسين في مستوى معيشتهم.

بالرغم من أن هذا المدخل لا يستهدف من هم اشد فقرا, لكن الخدمات المقدمة إلى صغار ومتوسطي الملاك يمكنها أن تخلق بصورة مباشرة فرص عمل جديدة أمام معدومي الدخل.

إن سكان الريف ليسو كلهم من المزارعين مالكي الأراضي أو مستأجريها, وعليه فرفع دخول سكان الريف جميعا بما يحقق الرخاء أمر مبالغ فيه, حيث هناك جوانب من الحياة الريفية يصعب سد النقص فيها من خلال زيادة الدخل كتوفير الخدمات العامة, ومن ثم فإن إشباع حاجيات الريف فيما يتعلق بالخدمات العامة, يجب أن يكون مستقلا عن الدخل المحصل عليه.

ب.**المدخل الوظيفي:** نظرا لعدم استفادة فقراء الريف مما يتيحه المدخل السابق, ظهر المدخل الوظيفي للتنمية, ليعطي اهتماما اكبرا للمشروعات المدعمة والمكملة لتنمية الزراعية, بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف مثل مشروعات الأشغال العمومية, التعليم, الصحة والنقل والمياه والإقراض الزراعي لصغار المزارعين.

يركز هذا المدخل على تدعيم بعض القطاعات كدعم قطاع السكن, الطرقات....والخ, أي خارج قطاع الزراعة, فهو يتوجه إلى تنمية قطاع معين.

ج.**مدخل التنمية المتكاملة:** يقصد به إشراك الجميع لإحداث التنمية, حيث توقعت أغلب المنظمات الدولية أن تقود التنمية الريفية المتكاملة الكفاح ضد الجوع والبطالة والفقر في الدول النامية.

في هذا المدخل يتم التركيز علي الجوانب التالية:

توفير عوامل الجذب في الريف للحد من ظاهرة النزيف البشري,وذلك من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية السكنية, إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر علي مجرد تقريب مستويات الدخول بينهما, وإنما يشتمل على عوامل الجذب كالخدمة التعليمية والصحية وغيرها.

أن توجه التنمية الريفية إلي غالبية سكان الريف ,لمقابلة احتياجاتهم الأساسية.
إتاحة الفرصة لسكان الريف في المشاركة في عملية التنمية الريفية وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأحداث هذه التنمية.

يتميز هذا المدخل باحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدمية في برنامج واحد, ويعتبر أكثر تكلفة من المداخل السابقة. وقد استعمل المدخل من طرف اليابان والصين بنجاح, ويعد من أصعب المداخل من ناحية التطبيق.

3.**خصائص التنمية الريفية:** يمكن إيجاز أهم خصائص التنمية الريفية فيما يلي: [9]

– تستهدف برامج التنمية الريفية بصفة أساسية سكان الأرياف.
– التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة .
– تسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الريفيين, اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد للجميع.
– إن الدراسات وعمليات التنمية يجب أن تقاد بتنسيق مع المستفيدين والمتدخلين, ويجب أن تؤدي إلى تقييم نقدي وتغيير الاتجاهات عند الضرورة .
– تتسم التنمية الريفية بالشمول, كما تعتمد على أسلوب لامركزية القرار, أي أن القرارات تتخذ محليا ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع القروي المعنيين ببرامجها.
– التنمية الريفية قضية جميع المعنيين بها, أي الفلاحين والمنتخبين ومتخذي القرار السياسي والسكان المحليين.

إلى جانب العناصر السابقة الذكر, يمكن استدراج عنصر البناء التنموي الذي ينطلق من الأسفل إلى الأعلى وفقا لمبدأ الاعتماد على النفس.

ثانيا: الأمن الغذائي "المفهوم والمرتكزات" .

ثانيا :مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي وروافده:

1.مفهوم الأمن الغذائي:

تتلخص مشكلة الأمن الغذائي في عدم الاطمئنان إلى عدم استمرار توافر مواد وعناصر الاستهلاك الغذائي, أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة [10].

ويعرف الأمن الغذائي لأي بلد بأنه: قدرة ذلك البلد على سد حاجات ساكنيه من غذاء كامل يتضمن المجموعات الأربعة (النشويات الكربوهدرات السكريات الزيوت), بما يحقق لكل

فرد سعرات حرارية يومية لا تقل عن 2800 سعرة حرارية و80 ملغ من البروتين الحيواني والنباتي من إنتاج وطني [11].

يعتبر هذا التعريف مرادفا للاكتفاء الذاتي, حيث يعتمد الاكتفاء الذاتي على الإنتاج المحلي دون الاستيراد, بينما الأمن الغذائي يهتم بقدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد .

كما يعرف على انه قدرة أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب والنوعية اللازمة ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب, إما من مصادر محلية أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية, لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها, دون ضغوط اقتصادية أو سياسية خارجية وعلى مدار السنة. [12]

في عام 1983: تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي إضافة إلى التوفر والاستقرار إلى القدرة على الحصول على الغذاء, وفي العام 1992 : عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوماً جديداً إضافة إلى التوفر والاستقرار والقدرة على الحصول إلى الاستخدام للغذاء. [13]

إن التعريف الشامل لمفهوم الأمن الغذائي, حسب ما ورد في مؤتمر قمة الغذاء العالمي روما في1996, وهو ما اتفقت عليه حكومات الدول المشاركة في القمة, يؤكد على أن: الأمن الغذائي يتوفر عندما يتمتع جميع الناس في كافة الأوقات بالمقدرة المادية والاقتصادية التي تمكنهم من الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي, لتغطية احتياجاتهم الغذائية ,وما يرغبون به من أغذية ليعيشوا حياة صحية وفاعلة. Food security exists when all people, at all times, have physical and economic access to sufficient, safe and nutritious food to meet their dietary needs and food preferences for an active and healthy lifestyle.' [14].

يعتبر هذا المفهوم أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية المعاصرة, وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية, وما توصلت إليه الأبحاث بخصوص الآثار الصحية.

وتعرفه منظمة الصحة العالمية : بأنه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة –خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين و إعداد الغذاء– لضمان أن يكون الغذاء آمنا وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي.

اهتمت المنظمة بتوفير وجودة الغذاء عن طريق الزراعة العضوية وتحاشي المخصبات المركبة ولمبيدات الحشرية, وتعرف مشكلة الغذاء بأنها "حدوث نقص واضح في كمية الغذاء ونوعيته عن المعدلات المعقولة المتمثلة في الحد الأدنى للسعرات الحرارية, كما حددتها منظمة الأغذية والزراعة. [15]

2.مرتكزات الأمن الغذائي: من التعاريف السابقة, نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي أصبح ينطوي على أربعة مرتكزات أساسية هي:

1.2**مدى وفرة و كفاية الإمدادات من السلع الغذائية food availability :** يقصد به إتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع, سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي, شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا.

تعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول, فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية, حيث يعتمد الإنتاج المحلي من السلع الغذائية على:

- مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة.
- توجهات السياسات الزراعية والغذائية.
- مدى توفر البني التحتية الزراعية.
- توجهات السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية.

أما الواردات الغذائية فيعتمد توفيرها على ما يلي:

- الأسعار العالمية (العرض والطلب).
- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها .
- القيود الجمركية وغير الجمركية.
- السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم.
- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

وبخصوص الكفاءة السوقية فهي تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي:

- التركيب السوقي من حيث كونه احتكاري أو تنافسي.
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به.

- مدى توفر ومدى كفاءة البني التحتية التسويقية.
- التشريعات والأنظمة التسويقية.

2.2 استقرار المعروض Food stability : أي إمكانية استخدام السلع الغذائية , في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان على مدار السنة, لضمان استقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 3-6 شهور.

3.2 سهولة الحصول علي الغذاء أو إتاحة الغذاء Food Accessibility : من خلال:

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توفير السلع في السوق بأسعار في متناول المواطنين كافة.
- أن تتناسب مع دخول المواطنين, حيث بينت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلتي سوء التغذية والجوع,* ليستا مشكلة سوء إنتاج وإنما مشكلة القدرة على الشراء, حيث أوضح سن A ,K ,Sen أن مشكلة الفقر تعود للأسباب التالية: [16]
- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي والريفي.
- انخفاض فرص العمل في القطاع الريفي.
- اختلاف مستوى الأجور بين الريف والمدينة.
- زيادة الهجرة بسبب التفاوت في الخدمات الاجتماعية.
- مشكلات التلوث والاكتظاظ السكاني الحضري والاضطرابات الاجتماعية.

4.2 سلامة الغذاء food safety : أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة.

المحور الثاني : واقع التنمية الريفية المتكاملة في الجزائر ودورها في تعزيز الأمن الغذائي.

أدرجت برامج التنمية الريفية خلال فترة السبعينيات ضمن مخططات التنمية الوطنية, من خلال ميثاق الثورة الزراعية, إلا أن الانجازات لم ترق إلى مستوى الطموحات الرسمية, رغم انجاز العديد من المشاريع (مشروع ألف قرية اشتراكية للثورة الزراعية), ولم تولى التنمية الريفية الأهمية اللازمة, إلا بعد سنة 2002 وبخطوات محتشمة, أي بعد إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة 2002-2003,ليتم توسعة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000إلى الأبعاد الريفية, إذ يهدف إلى بعث الحياة في

الفضاءات الريفية, خاصة في المناطق الريفية المعزولة والمهشمة,كما تم اعتماد المخطط الوطني لتجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي 2009 -2014 .

أولا: الجهود المبذولة لتطبيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

1.أهمية وأهداف التنمية الريفية في الجزائر: تكمن أهمية التنمية الريفية,انطلاقا من الاعتبارات التالية:

1.1 عدد السكان : يبلغ عدد سكان الجزائر 35.6 مليون نسمة, منهم 13,3 مليون ريفي سنة 2010 أي 37% مقابل 12,9 مليون سنة 2000, وأن 7463000 فرد يمارسون الزراعة أي بنسبة 56%, كما أن هناك 1541 بلدية تعدها البلاد (حسب التقسيم الإداري لسنة 1990) منها 948 تعتبر بلدية ريفية, وتصنف 50 بلدية على المستوى الوطني كبلديات الأكثر فقرا [17],كون نسبة عمرانها دون 50% و أن معدل الكثافة السكانية للكلمتر المربع دون معدل المنطقة التي تنتمي إليها , كما أن 562 بلدية مصنفة حضرية [18] .

الجدول رقم "01": يبين توزيع سكان الجزائر بين الحضر والريف سنة 2005 .

المجموعات	عدد البلديات	المؤشرات
المجموعة الأولى	50	أفقر البلديات, تتميز بقصور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
المجموعة الثانية	209	تعتبر بلديات محرومة كسابقتها .
المجموعة الثالثة		مؤشر تنمية متوسط إجمالا .
المجموعة الرابعة	219	مؤشرات جيدة, ومؤشر مشاركة المرأة ذو مستوى مرض, لكن الفلاحة لا تعتبر متطورة بشكل كاف بها .
المجموعة الخامسة	27	مؤشراتها عالية . مستوى تنمية اقتصادية خارج الفلاحة مرتفع

المصدر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة, مشروع جويلية 2004, الجزائر, ص: 10.

تختلف البلديات التي تم تصنيفها من حيث:

-درجة و طبيعة الضغوط الطبيعية ولاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها كل بلدية.

-مستويات التنمية الفعلية وحاجات التدخل على سبيل الأولوية في كل بلدية.

-حاجات البلديات وعدد السكان وارتفاع نسبة الشباب, مقابل آفاق تشغيل ضعيفة, حيث يشكل السكان الأقل من 20 سنة, أكثر من 50% من مجموع سكان الريف, أما الشريحة العمرية مابين 20-29 سنة فهي تمثل 36% من سكان الريف.

-الأهداف الواجب تحقيقها وأهمية القطاعات الاقتصادية في كل بلدية.

2.1تحقيق التنمية المتوازنة: إعادة التوازن بين الريف والمدينة, وإبراز الدور الاقتصادي للريف.

3,1 خلق نوع من التوازن فيما يخص مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة: حيث يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو), إلى أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة يفوق من 04 إلى 06 مرات نصيب الفرد في الريف.

4.1محاربة النزوح الريفي وتحقيق الاستقرار: من خلال خلق ثروة وإنتاج واستقرار السكان والمهن والحرف, وجعل الفضاء الريفي فضاء جذب لا فضاء طرد (زيادة الدخول, الصحة, التعليم, خلق فضاءات للإعلام والاتصال .....الخ

5.1زيادة الإنتاج الغذائي بما يضمن مستوي مناسبا من التغذية لسكان الريف وفائضا يمكن تبادله في السوق المحلية.

إلى جانب ما سبق ذكره, فهناك أهداف أخري طويلة الأجل للتنمية الريفية, تتمثل في إدخال تغيرات جذرية في الهياكل الإنتاجية والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية العاملة في الريف, بحيث تؤدي تلك التغيرات إلي تحويل فقراء الفلاحين من معدمين إلي منتجين.

هذا وقد اعتبر تقرير لأمم المتحدة الذي صدر سنة 2001, أن المحاولات التي كانت جارية من أجل مساعدة نحو 1.2 مليار شخص في الدول النامية للخروج من دائرة الفقر, فشلت بسبب إهمال سكان الريف.

2.برنامج التجديد الريفي:الخطوات التمهيدية والانطلاقة الفعلية:بني هذا البرنامج على ثلاث مبادئ, تتمثل في:

- الريف مستقبل و قدرات للاكتشاف والتثمين.
- التنمية لن تكون كاملة وشاملة ومستدامة, إلا إذا مست جميع المناطق بالتساوي.

– لا يوجد فضاء بدون مستقبل, البحث عن قدرات كل الفضاءات, وأن نجعل من هذه الفضاءات اقتصاديات.

أ. **الخطوات التمهيدية لانطلاقة برنامج التجديد الريفي:** لقد مر برنامج التجديد الريفي بالعديد من المراحل, قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه سنة 2007, بدءا من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع, وهذه المراحل كما يلي:19

المرحلة الأولى 2002–2003: تشخيص واستشارة (دراسات ميدانية, وسبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وآمال السكان.....), تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

المرحلة الثانية 2003–2004: صياغة مشروع الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004 ,مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

المرحلة الثالثة 2004–2005:

- التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.
- انجاز الولايات لإستراتجيتها للتنمية الريفية المستدامة.
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية.

المرحلة الرابعة 2006:

– عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات, المفاهيم, المبادئ, الإجراءات, المقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة, التقييم والبرمجة).

– تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولايات مارس 2006.

– ندوة الحكومة والولاية جوان 2006.

– انجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.

المرحلة الخامسة 1 أكتوبر 2006: المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي وبعثه في اقرب الآجال. إذ تمت صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005–2015 كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي , و قد تم عرض هذه الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين الأولى جويلية 2003 ,لعرض أسسها, و الثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية ,

و بعد فترة تجريبية 2003–2005,تم فيها اختبار طرقها ومناهجها و مدي نجاعتها عبر 48 ولاية , وفي خضم ذلك قامت كل ولاية بإعداد إستراتيجيتها الخاصة, في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية[20].

تتمركز محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية : حول أربعة محاور هي :

- إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية .
- المساعدة على استحداث أنشطة اقتصادية تجديدية .
- تثمين متوازن وإدارة مستدامة لموارد الإقليم و تراثه .
- تضافر القوى الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق العمليات.

ب. الرزنامة العملية لمشروع التجديد الريفي: بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الريفي, التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب, إلى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية, تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي للفترة الممتدة من 2007– 2013؛ وقد وضعت الشروط التالية كأساس لإنجاح هذه السياسة: [21]

- تحسين الأمن والاستقرار في الوسط الريفي.
- توسيع سياسة اللامركزية.
- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد.

إن هذه السياسة تم إعدادها وفقا لثلاث مراحل هي:

1 .المرحلة النموذجية او التحضيرية 2007:

2.مرحلة الترسيخ بداية من سنة 2008: حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة : 2008– 2010 من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي, وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجامعات المحلية ومراكز التكوين والخبراء وكذا الفاعلين الرائدين في مجال التنمية.

3.مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الريفي 2009– 2013: يتم العمل في هذه الفترة على إعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية, فما المقصود بمشروع جواري للتنمية الريفية ؟

أ.التعريف بمشروع جواري للتنمية الريفية: يقصد بمشاريع التنمية الريفية, كل مشـــروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية, من أجل القيام بـــما يلي: [22]

- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.
- ترقية المنشات والتجهيزات الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافيـــة ذات الاســـتعمال الجماعي.
- تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية " الزراعية,الغابية,الرعوية ".
- ترقية النشاطات الدائمة, تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف, لا سيما علـــى المســـتوى التقني, التنظيمي, المالي في مجهداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطاتهم الاقتصـــادية دائمـــة, جالبة للمداخيل المتواصلة, ومن شانه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضلا وظروفـــا معيشـــية أحسن.

إن المعنيين بهذا المشروع مجموعة من الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه, يمول المشروع عن طريق مختلـــف الموارد العمومية "الميزانيات القطاعية, الميزانيات المحلية, الصناديق القطاعيـــة للمســـاعد والدعم" القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة, إلى جانب المساهمات الشخصية لأعضـــاء المجموعات.

ب.مشروع جواري مندمج للتنمية: بلغ عدد المشاريع الحوارية المندمجة للتنمية الريفيـــة المدرجة في إطار برنامج التجديد الريفي الذي تبناه رئيس الجمهورية خلال الفترة الممتـــدة من2007 إلى 2013, 3000 مشروع.

إن سياسة التجديد الريفي تتجسد عبر تنفيذ المشاريع الحوارية المندمجة للتنمية الريفيـــة من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في: عصرنه المداشر والقـــرى, وتنويـــع الأنشـــطة الاقتصادية, وحماية وتثمين الموارد الطبيعية, بالإضافة إلى حماية وتثمين التراث الريفـــي المادي وغير المادي.

تتجه الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي نحو المساهمة في إحياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل وإعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف وتثبيت إقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وشروط عملهم وتسهيل الحصول على المواد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم, مع ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.

كما يتضمن المشروع انجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي مثل الطرق والإنارة الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمنشآت التربوية والصحية, ويتم تمويلها عن طريق موارد الدولة وإنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي منها الآبار ,وحدات تربية الحيوانات والمؤسسات الصغيرة للإنتاج.

3.تمويل التنمية الريفية في الجزائر:

قدرت ميزانية التسيير والتجهيز وصناديق الدعم للمواد الأساسية خلال 2000_2006 بـ 3997مليار دج, أما قيمة الاعتمادات الموجهة للاستثمار فقدرت بـ 284 مليار دج,مقسمة على 07 سنوات أي 4,5 مليار دج سنويا, و قد بلغت مساحة الأراضي المستصلحة 2752000 هكتار خلال 2000– 2008, في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية,23 ما يقارب 193300 هكتار ما بين 2000– 2006.

كما رصدت الجزائر 18 مليار دولار لإنجاح الخطط الممتدة إلى آفاق 2011, والتي تتضمن تنفيذ 4 آلاف مشروع لتحديث البني التحتية في المناطق الريفية, حيث تم تحقيق ما يلي:

– تم الشروع في 765 مشروع على مستوى 43 ولاية, وتراهن السلطات على إنجاح 3970 مشروع جواري للتنمية الريفية.

– ارتفاع في عدد الأراضي الصالحة للزراعة بـ 500 ألف هكتار.

– تم استرجاع 2,3 مليون هكتار من الأراضي السهبية, كانت متضررة جزئيا بفضل برامج إنمائية لاستصلاح الأراضي ووقف زحف الرمال.

– إنشاء مشاريع ذات منفعة اقتصادية واجتماعية, تعود بالنفع على سكان البلديات المستهدفة وتدعم مداخيل الجمعيات المحلية.

كما نفذت الجزائر الخطة الوطنية لتنمية الزراعية والريفية 2002,التي خصص لها ما يقارب 350 مليار دج, وإعادة تجديد الزراعة والمناطق الريفية (إحياء الاقتصاد الزراعي) وتطوير وتحديث الزراعة لأغراض الأمن الغذائي, وتنشيط وتنمية المناطق الريفية مع ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية, حيث أفرز ذلك, النتائج التالية:

-تحقيق متوسط نمو سنوي قدّر بـ 06 %في القطاع الزراعي.

-مساهمة كبيرة في إيجاد فرص العمل160935 وظيفة بنهاية سنة2007.

- توسيع الأراضي الزراعية 784584هكتاربنهاية 2007.

- تطوير تقنيات الري المحلية حيث أنجز 187691 هكتار مروية بالتقطير وما يقارب 32658 هكتار يتم تجهيزها بالطرق الحديثة لري.

- ارتفاع عدد المساحات المروية من 350000 هكتار عام 2000 إلى 835197 هكتار في عام2007.

- توفير المنتجات الزراعية في السوق المحلية.

الجدول رقم "02": الاعتمادات الإضافية المقررة لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009

الوحدة بالمليار دينار

البرنامج	المبالغ المخصصة
السكن والعمران	555
التكوين المهني	58.5
الصحة و السكان	85.0
البرامج البلدية للتنمية	200.00
النقل	700.00
منشات الري	393.00
الفلاحة و التنمية الريفية	300.00
تهيئة الإقليم و البيئة	36.5
التعليم العالي و البحث العلمي	141
التربية الوطنية	200.00
انجاز منشات الشعائر الدينية	10.00

Source : le Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance, Période 2005-2009, avril2005.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الفلاحة والتنمية الريفية إلى جانب البرامج البلدية للتنمية وكذا الطرقات ومنشآت الري ــ عناصر أساسية للتنمية ــ ,قد استحوذت على

النصيب الأكبر من التمويل, مما يوحي بان مشكل التمويل غير مطروح ,وأنه كاف لإحداث ثورة في المجالات السابقة.

ثانيا :النتائج المحققة :

تشير المعطيات والبيانات المتاحة أن التجربة الجزائرية في مجال التنمية الريفية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي, قد حققت بعض النتائج الإيجابية ,إلا أنها لم ترقى إلى مستوى الخطاب الرسمي,وهو خطاب يرقى إلى طموحات السكان ,بمعنى أن هناك مستويين :المستوى الأول وهو مستوى الخطاب الرسمي والمستوى الثاني وهو مستوى التنفيذ ,علما أن الواقع يشير إلى سوء فهم تنفيذ القرارات .

1.الأرقام القياسية بقيمة الإنتاج الزراعي :

تشير الأرقام القياسية إلى التطور النسبي في قيمة الإنتاج الزراعي في عام محدد ,مقارنة بمتوسط قيمته في فترة الأساس,ففي الجزائر تدل الإحصائيات على ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي سنة 2005 إلى حوالي 157,38 ,مقارنة بمتوسط قيمته في فترة الأساس (1999-2001), أما سنة 2000فكانت قيمته حوالي 95,10,رغم ذلك فانه كان اقل مما كان عليه سنة 2004,والذي قدر بحوالي160,70 [24].

2. نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 259,2% سنة 2009, ويعود السبب في ذلك إلى تحسن أداء النشاط الزراعي ,وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي سنة 2006 أكثر من 668 مليار دج, بعدما كان 359 مليار دج سنة 2000.

الجدول رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية

	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي		
السنة	2006	2007	2008	2006	2007	2008
القيمة بالمليون دولار امريكي	117288	13443	170300	8812	10105	11197

الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعية العربية ,المنظمة العربية للتنمية الزراعية,المجلد رقم 29,القاهرة ,2009,ص11.

نما الناتج الزراعي للجزائر بنسبة 7,2%,ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية المناسبة وسقوط الأمطار بكميات جيدة, وزيادة المساحة المحصولية والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة [26].

3.متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي:

الجدول رقم (4) :تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي خلال الفترة 2003-2008 الوحدة بالدولار

	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الناتج المحلي الإجمالي	4893.68	3899.51	3477.99	3091.4	2630.7	2152.1
الناتج الزراعي	321.75	290.37	261.31	237.2	248.6	208.5

الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعية العربية ,المنظمة العربية للتنمية الزراعية,المجلد رقم 29,القاهرة ,2009,ص21 و التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي2007 ,ص 6.

يظهر الجدول أعلاه تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2003-2008,حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 2152,1مليون دولار سنة 2003 إلى 4893,68مليون دولار سنة 2008,مما اثر إيجابا على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي,والذي انتقل بدوره من 208,5دولار سنة 2003 إلى 321.75دولار سنة 2008.

4.إنتاجية العامل الزراعي : يعكس مؤشر متوسط إنتاجية العامل الزراعي ,الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي بصفة عامة ,والكفاءة التكنولوجية لقطاع الزراعة بصفة خاصة ,ويوضح الجدول أدناه إنتاجية العامل الزراعي بالدولار .

الجدول رقم (05):إنتاجية العامل الزراعي بالدولار

	2003	2004	2005
الجزائر	3119	4967	5696
الوطن العربي	2185	2244	2405
العالم	1159	1205	1305

التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي2007 ,ص 10.

نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في إنتاجية العامل الزراعي سواء على المستوى العربي أو العالمي ,وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع المستمر في قيمة الناتج الزراعي ,ففي الجزائر ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي من حوالي 3119دولار سنة 2003,إلى حوالي 5696دولار سنة 2005,بعدما كانت 4967دولار سنة 2004.

5.تراجع نسبة مساحة محاصيل الحبوب من الأراضي المزروعة:

تشير الإحصائيات إلى تراجع نسبة مساحة محاصيل الحبوب من الأراضي المزروعة,كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (06):نسبة مساحة محاصيل الحبوب من الأراضي المزروعة

الدولة	2003	2004	2005
الجزائر	65,12	62,32	58,62
الوطن العربي	58 ,14	55,07	61 ,22
العالم	43 ,09	43,44	67,43

التقرير السنوي للتنمية الزراعية العربية 2007, ص 17.

6.الإنجازات في إطار عقود النجاعة :

تعرف عقود النجاعة بأنها: عقد يربط بين وزير الفلاحة والتنمية الريفية, بصفته ممثلا للحكومة وبين كل والي ممثلا للسلطات المحلية للولاية ,في إطار تنفيذ تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي 2009-2014, و هو يترجم الشعور بالوعي والتحدي فيما يخص مسالة الأمن الغذائي للبلاد, ويهدف هذا العقد إلى تجنيد وإشراك كافة القدرات البشرية والمادية والطبيعية للولاية .

تمنح في إطار هذه العقود قروض استثمارية لمدة ثمانية سنوات ,تتحمل الدولة خلال الثلاث سنوات الأولى الفوائد,وابتداء من السنة الرابعة حتى السنة الخامسة تسدد نسبة 1% من قيمة القرض, وخلال السنتين الباقيتين أي السادسة والسابعة, تسدد نسبة 3% من قيمة القرض ,أما ما بعد السنة السابعة فيسدد كل المبلغ .

الجدول رقم (07): توقعات الإنتاج تبعا لعقود النجاعة

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	38066590	40591730	43690950	46793620	50723180	53671040
البطاطس	23039	25047400	27248320	29254950	31639500	33626100
الحليب1000ل	618177	755185	833695	920652	1087813	1291917

المصدر: M A D R, Prix des Denrées Alimentaires : de la Crise à la Stabilité , op cit ,p18.

نلاحظ أن المواد الغذائية محل الدراسة ,وحسب توقعات الإنتاج تبعا لعقود النجاعة,التي تمتد من سنة 2009 إلى غاية 2015 ,وهي خطة خماسية لأجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر,فان الإنتاج من المتوقع أن ينتقل من 38 مليون طن إلى 53 مليون طن بحلول 2014بالنسبة للحبوب ,ومن 23039 طن إلى 3362610 طن,بالنسبة للبطاطس,ومن 618177الف لتر إلى 1291917000لتر بالنسبة لشعبة الحليب.

الجدول رقم(08)معدل الإنجاز لبعض المواد الغذائية خلال2009و2010

	2009	2010
الحبوب	380665900	455810000
	161%	112%
الحليب1000ل	300566	393305
	–	–
البطاطس	72220200	86117707
	108%	120%

M A D R, Prix des Denrées Alimentaires : de la Crise à la Stabilité , op cit ,p16.

7.الفجوة الغذائية :

عرفت قيمة الواردات الغذائية زيادات مستمرة ,إذ قفزت من 2415مليون دولار سنة2000 ,إلى 3800مليون دولار سنة 2006، لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2008 بما قيمته 7813 مليون دولار, أما بالنسبة للصادرات الغذائية فلم تتجاوز 119مليون دولار كأقصى قيمة, و هو ما يعني فجوة غذائية مهمة,تتضح جليا في الفرق الشاسع بين قيم الصادرات و الواردات الغذائية,أما الصادرات من السلع الزراعية فقد انتقلت من 111 مليون دولار سنة 2000الى 170 مليون دولارسنة2007لتنخفض بعدها سنة 208الى مليون دولار168[27].

زيادة الواردات الغذائية من سنة إلى أخرى, يفسر لنا زيادة متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية ,حيث انتقل من 88دولارسنة 2000الى 108$سنة 2003,ليصل إلى 133$ سنة 2005, و يبلغ 134,2$ سنة2007[28].

الفلاحة الجزائرية لا تغطي سوى 50% من احتياجات السوق المحلي من الحبوب و28% من البقول الجافة, مما يعني عجز قطاع الفلاحة في تحقيق نسب تضمن الأمن الغذائي.

ثالثا : تحديات جهود التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر

يواجه انجاز التنمية الريفية المستدامة عدة تحديات, تقف في وجه الأهداف المرجو تحقيقها,تتمثل ليس فقط في محدودية ما تملكه الدول الأعضاء من موارد زراعية وإنما في القدرة على استغلالها بفعالية وتنميتها قياسا بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم , وقد حاولنا حصر أهم هذه التحديات في العناصر التالية:

-عائق الجمود الإداري, بما يجعل التنظيمات الريفية وبعض الأعوان الـذين لهـم مواقـع ومصالح, ضعيفة التمثيل للعالم الفلاحي.

-صعوبة انخراط بعض التنظيمات الريفية في عملية التغيير, حيـث أن مسـتقبلها ومـدى فاعليتها مرتبط بقدرتها على تمثيل بيئتها المؤسسـاتية الجديـدة, والـتحكم فيهـا لتحقيـق استقلاليتها وخلق شروط ديمومتها ورفع مجموع العوائق والضـغوط الإداريـة والبشـرية والمادية التي تعيق تطورها.

-تباين التوزيع الجغرافي وتباين الأهمية الاقتصادية لمختلف بلديا ت الوطن: حيـث نجـد على مستوى كل ولاية, بلديات مهمة تتميز بتوفر كل المرافق الضرورية, بجكم قربها مـن المراكز التجارية والطرق الرئيسية, وبلديات متوسطة الأهمية, وأخرى في طور الترقيـة, تنعدم فيها مراقبة المشاريع المطلوب انجازها وسوء تخصيص الموارد المرصدة.

-ارتفاع نسب الفقر, الأمية, الجهل, البطالة في الوسط الريفي و نسب التسرب المدرسـي مازالت مرتفعة.

-الهجرة من الريف إلى المدينة وتفاقم الضغوط على الأنظمة البيئية.

-الرشوة والفساد على مختلف المستويات الإدارية المحلية.

-الجفاف والتصحر ونقص الموارد المائية لأغلب ولايات الوطن .

الخاتمة:

بالرغم من أن التنمية الريفية تعتمد بداية على تحقيق التقدم للمزارع الصغير, فإنها تشتمل على ما هو أبعد من ذلك, فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة, لزيادة الدخل الحقيقـي في الريف, سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية, من خـلال تصـنيع الريف, نشر التعليم, الخدمات الصحية وتقليل التفاوت بين الريف والمدينة,إلى جانب السعي نحو تحقيق المساواة في توزيع الثروة.

وإدراكا من السلطات المحلية الجزائرية, بأن التنمية الريفية تمثل مدخل من مـداخل تحقيق التنمية الشاملة, فقد سعت إلى بذل جهود معتبرة من اجل النهوض بالمجتمع الريفي, إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعة مقارنة مع ما هو مطلوب.

وإذا كانت التنمية الريفية تمثل مدخل أساسي لتحقيق أهداف التنمية الزراعية(الأمـن الغذائي) **فإننا نقترح:**

– تنمية المجتمع الريفي المحلي, وفك العزلة عنه من خلال: توفير الغذاء, الاهتمام بصحة الأمهات, تخفيض نسب الفقر, نشر الوعي في الوسط الريفي وتشكيل أندية ريفية: أي جعل بيئة الريف بيئة جاذبة.

– تشجيع التنمية المستدامة للزراعية الريفية.

– توفير التمويل اللازم من خلال صيغتي المزارعة والمساقات للزراعة, وتمويلها من خلال أموال الزكاة.

– إنشاء حاضنات ريفية وإتاحة الفرصة لظهور المميزين في أعمالهم.

– تخصيص قناة خاصة بعالم الريف وعرض المعرفة التقليدية به التي تحتاج إلى تطوير.

جاء في توصيات قمتي مجتمع المعلومات العالميتان :الأولى بجنيف 2003 ,والثانية بتونس 2005 ,حول الأهمية الكبرى لتكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتثمين جهود التنمية خاصة في المناطق الريفية, حيث تمت الإشارة إلى ضرورة ربط المناطق بهذه التكنولوجيات,وذلك بإنشاء مراكز وقواعد معلوماتية لنفاذ لمصادر المعلومات والاستفادة منها, وكذلك تقليل حجم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية, فالمادة 21 من مخطط عمل قمة مجتمع المعلومات بتونس 2005 خصصت كاملة لأحداث الفضاء المعلوماتي الزراعي la cyber-agriculture, وفي هذا المجال يجب العمل على نشر وبث معلومات عن الزراعة, تربية الأغنام, الصيد, الغابات وذلك بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

قائمة الهوامش :

[1] ــ محمد صالح تركي القريشي: "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، سنة 2010: ص: 36.

[2] ــ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ,رشيد بن عيسى ,**الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة**، مشروع جويلية 2004، الجزائر، ص: 8.

OCDE: Organisation de Coopération et de Développement Économique : Les pays membres de l'OCDE sont : l'Allemagne, l'Australie, l'Autriche, la Belgique,le Canada, la Corée, le Danemark, l'Espagne, les États-Unis, la Finlande, la France, laGrèce, la Hongrie, l'Irlande, l'Islande, l'Italie, le Japon, le Luxembourg, le Mexique, laNorvège, la Nouvelle-Zélande, les Pays-Bas, la Pologne, le Portugal, la République slovaque, la République tchèque, le Royaume-Uni, la Suède, la Suisse et la Turquie.•

[3] لوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ,اللجنة الوطنية للتنمية الريفية , اوت 2006, سياسة التجديد الريفي ,ص27

[4] ــ محمد الصيرفي: "**السياحة والبيئة**"، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2006، ص: 216.

2- *Esoh Elamé , Géographie du développement durable , Diffusion , Economica, Paris* .58:, 2002, *p*

[5]- عبد القادر محمد عطية: "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، مصر، سنة 2003، ص: 83.

التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي,2007 ,ص 38. [7]

[6]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله:"**تنمية المجتمعات المحلية من منظـور الخدمـة الاجتماعيـة**"، المكتـب الجامعي الحديث، سنة 2006، مصر، ص: 102.

[7]- محمد صفوة قابل: "**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**"، دار الوفاء للطبعة والنشـر والتوزيـع، سـنة 2008، ص:216.

[10]- مصطفى العبد الله الكفري: "**اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**"، منشورات جامعة دمشق، سنة 2009، ص: 410.

[11]- صبري فارس الهيتي: "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007، ص:

[12]- الصعيدي عبد الله عبد العزيز: "**أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 17، العدد 67، ص: 72.

- عطية الهندي: "**الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم**"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة عمل تدريبية، 3_7/ 8 / 2008 . [13]

-14 *ALEXANDER DOWNER, **Food Security Strategy**, Australia's international development, AusAID, may 2004, p*: 6 .

- زين الدين عبد المقصود: "**البيئة والإنسان دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته**"، منشاة المعارف، الإسكندرية، سنة 1998، ص: 88. [15]

* إن لنقص الغذاء مظهران أساسيان هما الجوع وسوء التغذية ,بالنسبة للجوع *hunger* فهو عدم كفاية ما يحصل عليه الفرد من الغذاء اللازم لحاجة الإنسان إلى الطعام وله مستويات ثلاث: الخفيف والمتوسط والحاد، أما سوء التغذية *malnutrition* فهو نقص نوع أو أكثر من أنواع الغذاء الضروري للجسم فيما يتناول الفرد من الطعام، كنقص البروتين أو الحديد أو الفيتامينات وبذلك يشمل الجوع سوء التغذية، وإذا انتشر الجوع ليعم سائر أفراد الشعب تحدث المجاعة *famine* والتي حدثت في كل من الهند، بنجلاديش،الصين، إثيوبيا، فالمجاعة تؤدي إلى الموت والجوع يؤدي إلى المرض، وتشير الإحصائيات إلى أن 20% من مجموع سكان الدول النامية يعانون نقصا في التغذية وتستخدم منظمة التغذية والزراعة مصطلحي الجوع و نقص التغذية بمعنى واحد .

[16]- حامد بن محمد آل الشيخ: "**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**"، العبيكان لنشر والتوزيع، الرياض، سنة 2007، ص:287.

[17]- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ,رشيد بن عيسى: "**مرجع سابق**"، ص:15.

الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ,اللجنة الوطنية للتنمية الريفية , اوت 2006, ,ص27. [18]

[19]- ليازيد وهيبة: "**برنامج التجديد الريفي في الجزائر**"، الملتقى الوطني الثاني حـــول واقـــع وآفـــاق التنميـــة الريفية في الجزائر, بجامعة الأغواط، ص: 06.

20-سياسة التجديد الريفي تعليمة رقم 01 المؤرخة في 27 جانفي 2008 والمرسلة من طرف رئيس الحكومة إلى السادة النواب لوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ,اللجنة الوطنية للتنمية الريفية , اوت 2006, ,ص45

[21]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية **مشروع جواري، التنمية الريفية**، المخطط الوطني للتنمية الريفية .2003

[22]- حميد أحمد: "**أثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على التنمية الريفية**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، بجامعة الأغواط ص: 55.

[23]- حساب محمد لمين: "**التنمية الريفية في الجزائر**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع وآفاق التنمية الريفيـــة في الجزائر،بجامعة الأغواط، ص: 08.

[24],ص 8 التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي,المنظمة العربية للتنمية الزراعية ,2007

التقرير الاقتصادي العربي الموحد,الصندوق العربي للنقد, 2010.ص 47. [25]

[26]التقرير الاقتصادي العربي الموحد, جامعة الدول العربية,سبتمبر, 2008.ص 44.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,المرجع السابق,ص :304. [27]

المصدر نفسه,المكان نفسه [28]